

دور رقابة الالتزام في تحسين ادارة المخاطر المصرفية في ظل التحول الرقمي  
الباحث الأول: فادية علي عبد الكريم (١)\* الباحث الثاني: أ.م.د. الأء شمس الله نور الله (٢)

كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، نينوى ، العراق  
(١) كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق .  
(٢) كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق .  
(\*): الكاتب المسؤول : [fadia\\_ali@uomustansirivah.edu.iq](mailto:fadia_ali@uomustansirivah.edu.iq)

مستخلص البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تسليط الضوء على إجراءات رقابة الالتزام ودورها في تحسين عمليات إدارة المخاطر في المصارف العراقية في ظل التحول الرقمي من حيث الخدمات الرقمية التي تقدمها للزبائن. ولتحقيق أهداف البحث اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي بالاعتماد على قائمة الفحص. إذ تمثل مجتمع البحث المصارف العراقية بينما تمثلت عينة البحث بثلاثة مصارف هي: (مصرف الطيف الإسلامي، مصرف التنمية الدولي، ومصرف بغداد). وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها: (ضرورة توافر متطلبات أساسية لنجاح المصارف في تقديم خدمات متطورة وتحقيق رضا الزبائن، مثل البنية التحتية الرقمية، الموارد البشرية المؤهلة، التشريعات القانونية والتنظيمية، الإجراءات الضريبية المشجعة، سرعة التكيف مع التغيرات الخارجية، وبحوث التطوير المستمرة، كما أظهر البحث أن لمراقب الالتزام دوراً مهماً في إدارة المخاطر من خلال المشاركة في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها، إضافة إلى عقد اجتماعات دورية مع الإدارة العليا والتنفيذية لوضع الخطط وتحديد الأهداف المرتبطة بالمخاطر). وأوصى البحث بضرورة تعزيز تطبيق الخدمات الرقمية وتفعيل الرقابة المستمرة، واعتماد أساليب حديثة لمعالجة الأزمات المالية، وضرورة اهتمام مراقب الالتزام عن طرق الفحص المستمر للتأكد من وجود طرق الية حديثة تعالج الأزمات المالية ولهذا عليه اجراء اجتماعات مع الادارة العليا والادارة التنفيذية لوضع الاهداف وتحديد المخاطر المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: رقابة الالتزام ، ادارة المخاطر المصرفية، التحول الرقمي .

تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٣/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٢/١٦

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٦ / ١ / ٥

The role of compliance oversight in improving banking risk management in light of digital transformation

Autor(1)\* Fadia Ali Abdul karim Author(2) Dr. Alaa Shamsallah Nourallah

(1) College of Administration and Economics, Al- Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.

(2) College of Administration and Economics, Al- Mustansiriya University, Baghdad, Iraq

(\*): Author in Charge : [fadia\\_ali@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:fadia_ali@uomustansiriyah.edu.iq)

Abstract

This research aims to highlight compliance control procedures and their role in improving risk management processes in Iraqi banks during the digital transformation, particularly concerning the digital services they offer to customers. To achieve these objectives, the research employed an inductive approach in its theoretical aspect, reviewing previous literature and studies, and a descriptive-analytical approach in its practical aspect, utilizing a checklist. The research population consisted of Iraqi banks, while the sample comprised three banks: Al-Taif Islamic Bank, the International Development Bank, and Baghdad Bank. The research reached several conclusions, most notably: the necessity of fulfilling fundamental requirements for banks to successfully provide advanced services and achieve customer satisfaction, such as digital infrastructure, qualified human resources, legal and regulatory frameworks, encouraging tax procedures, rapid adaptation to external changes, and continuous research and development. The research also demonstrated the crucial role of the compliance officer in risk management through participation in identifying, assessing, and responding to risks, in addition to holding regular meetings with senior and executive management to develop plans and set risk-related objectives. The research recommended the need to enhance the application of digital services and activate continuous monitoring, adopt modern methods to address financial crises, and the need for the compliance monitor to pay attention to methods of continuous inspection to ensure the existence of modern automated methods to address financial crises. Therefore, he should hold meetings with senior management and executive management to set goals and identify the risks associated with them..

Keywords: Compliance, Banking Risk Management, Digital Transformation.

Date Received : 5 /1/ 2026 Date Accepted:16 /2/ 2026 Dated Published :1/3/ 2026

DOI: [https:// doi. Org/\\*\\*/](https://doi.org/**/)

- This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CCBY) license.

- هذه المقالة مفتوحة المصدر وتشر بموجب شروط واحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CCBY).

## المقدمة :

مع زيادة التطور التقني والتوسع في العمليات المصرفية وتنوعها الامر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف من جهة، وتعرضها للمخاطر من جهة أخرى، ولهذا ازداد تأثير رقابة الالتزام في المصارف، ونتيجة لذلك اتجهت المصارف لتطوير و تحسين وتحديث أنظمتها الخاصة برقابة الالتزام بسبب موجة التحولات الواسعة وثورة العلم والتقنية على مستوى بلدان العالم ، وكانت من أبرز التطورات التي استحدثت في بيئة المصارف الحديثة هي استخدام خدمات مصرفية رقمية متعددة في ظل بيئة التحول الرقمي حيث يمكن للمستخدم ادارة امواله في الحسابات عن بعد وادارة كافة التحويلات وغيرها من الميزات الكثيرة التي تخدم صاحب الحساب المصرفي ، لذا على مراقب الالتزام ايجاد السبل الصحيحة للتأكد من صحة المعاملات المطبقة على كافة الخدمات الرقمية المقدمة من قبل المصارف وحماية الحسابات من التلاعب من حيث تطبيق الالتزام بالتعليمات والانظمة والارشادات ، فضلا عن توضيح دور التدقيق الداخلي في تحسين عمليات إدارة المخاطر لهذه الخدمات ، وعلى هذا الأساس يهدف هذا البحث إلى التعرف على تأثير رقابة الالتزام في تحسين عمليات إدارة المخاطر المصرفية في ظل التحول الرقمي .

- أهمية البحث: تنطلق من حيثيات الموضوع في تشكيل ادراك علمي ونظري وتطبيقي دقيق عن الأداء الاستراتيجي الدبلوماسي العراقي عبر ربط المصطلحات والأفكار وتوفير إطار تحليلية عن تأثيره في مكانته الإقليمية، فضلاً عن الوقوف على الفرص والمحددات التي تؤثر في ذلك الأداء.

- أهداف البحث: وانطلاقاً من مشكلة البحث وأهميته ، فإن البحث يهدف إلى :

١- تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه رقابة الالتزام في التدقيق على عمليات ادارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية.

٢- دراسة مدى تأثير رقابة الالتزام في تحسين ادارة المخاطر المصرفية.

٣- تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تساهم في تطوير مهنة رقابة الالتزام - إشكالية البحث: نظراً لأهمية الدور البارز الذي تضطلع به الاجهزة الرقابية من خلال ممارستها رقابة الالتزام وتقييم مدى التزام الوحدات الاقتصادية بالمرجعيات المحددة يدخل في صميم مُشكلة البحث، حيث أن العلاقة بين رقابة الالتزام وادارة المخاطر المصرفية لها أهمية كبيرة في تحسين الاداء المالي للمصارف العراقية في ففي السنوات الأخيرة بات واضحاً مما تطلب الامر ان يواكب التدقيق الداخلي التطورات التكنولوجية في بيئة المصارف الحديثة ومنها الخدمات المصرفية الرقمية من خلال اعتماد اجراءات تتولى مهام التدقيق الداخلي في كيفية استخدام العمليات التي تحدث على الحسابات الشخصية للزبائن ولتحقيق الأهداف المتمثلة في النمو التكنولوجي والاقتصادي للمصارف ، فضلاً عن السيطرة على المخاطر المصرفية المتنوعة وهنا تكمن مشكلة البحث والتي يمكن تناولها بالأسئلة الآتية: السؤال الرئيسي: (كيف يمكن لرقابة الالتزام تحسين ادارة المخاطر المصرفية في ظل التحول الرقمي؟)

ومن هذا السؤال تبرز عدد من الاسئلة الفرعية التي تتضمن :

- ١- ما هو دور رقابة الالتزام للخدمات الرقمية في القطاع المصرفي ؟
- ٢- هل توجد إمكانية تحسين إجراءات رقابة الالتزام الخاصة من حيث الالتزام بالمرجعيات المحددة بإدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية ؟
- ٣- هل يمكن السيطرة من خلال تنفيذ مهام رقابة الالتزام على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها الخدمات الرقمية ؟

٤-١ - فرضية البحث: يركز البحث على الفرضيات الرئيسية الآتية :

١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقابة الالتزام وتحسين إدارة المخاطر المصرفية في ظل التحول الرقمي.  
٢- لرقابة الالتزام تأثير معنوي في تحسين إدارة المخاطر المصرفية في ظل التحول الرقمي.  
- منهجية البحث: اعتمد البحث على منهجين أساسيين في الجانب العملي وهما :  
أولاً : المنهج الوصفي التحليلي : أعتمد البحث في هذا الجانب على قائمة الفحص عن طريق دراسة آراء مجموعة من الموظفين في قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر المصرفية في مجموعة من المصارف العراقية ، تمهيداً لرسم تحليل المسار لتوضيح التأثيرات بين المتغيرات .  
ثانياً : المنهج الاستنباطي : من خلال دراسة واقع تأثير رقابة الالتزام في تحسين عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية.  
وجاءت تقسيم حدود البحث إلى:-

**الحدود الموضوعية: تركز على دور رقابة الالتزام في تحسين ادارة المخاطر المصرفية في ظل التحول الرقمي**

**الحدود المكانية:** تتمثل بمجموعة من المصارف العراقية الاسلامية والتجارية .  
**الحدود الزمانية:** شمل البحث دراسة الفترة الزمنية من شهر ايلول ٢٠٢٤ لغاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥ .  
- هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى أربعة محاور رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.  
**المحور الأول: الاطار النظري لرقابة الالتزام**

## The theoretical framework of compliance control

**أولاً: مفهوم وتعريف رقابة الالتزام :**  
تُمثل الرقابة أحد الركائز الأساسية في الإدارة الواعية والإدارة الحديثة، كونها تدعم الوصول إلى مستوى عالي من الموثوقية والشفافية والمساءلة (كلاب، ٢٠٠٦) ويشير مفهوم الرقابة على التأكد مما إذا كان كل شيء قد تم تنفيذه تبعاً للسياسات الموضوعية والخطط المرسومة وتشمل أيضاً التأكد من إدارة الموارد المالية والبشرية وتقييم مدى الإلتزام باللوائح التنظيمية السارية، إذ تُعد الرقابة عملية متابعة مستوى تنفيذ الخطط واتخاذ اللازم لتعديلها مستقبلاً في ضوء مؤشرات قياس مستوى الأداء وتقييم درجة الإلتزام بالسياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة ( Richard Lynch:2006) محاولة تصحيحها وتزويد الإدارة بتقارير كعملية تغذية عكسية تُيسر لها وضع الأهداف المستقبلية (Hill& Jones,2006) فإن الرقابة تعبر عن الاجراءات التي يتم اتباعها من أجل التحقق من الممارسة الفعلية والتأكد من مدى الإلتزام بالخطط المرسومة وتزويد المستويات الإدارية المختلفة بالنتائج المتحققة للوقوف على مستويات الانجاز واعتماد الاجراءات العلاجية للانحرافات السلبية عن مستوى الأداء المطلوب في الوقت المناسب. (Wheelen & Hunger,2011)  
وتوجد عدة مفاهيم للرقابة تختلف حسب توجه العمليات المتبعة سواء كانت مسؤوليات محاسبية أو مسؤوليات قانونية وإدارية، فقد عرف (Garrison) الرقابة من الناحية الإدارية بانها عملية تتضمن تحديد الإجراءات الواجب تنفيذها لضمان حصول المستفيدين على معلومات مفيدة عن إداء جميع تشكيلات الوحدة الاقتصادية لوظائفها المخطط لها مسبقاً وفقاً لأهدافها وقياس مدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تحكمها (Garrison & Noreen, 2003:34) وتعني الرقابة أيضاً متابعة جميع الأعمال ذات الصلة بالأمور الادارية والتأكد من انها تجري على وفق لما أريد لها والعمل في تصحيح أي انحراف يقع في المستقبل (ديري، ٢٠١١)  
وبالإمكان توضيح الرقابة نظراً للمفهوم المحاسبي والمالي بـ "الرقابة على التصرفات الإدارية ذات الطابع المالي والمتعلقة بصرف وتحصيل الأموال العامة والخاصة، وذلك عن طريق التأكد من أن

التصرفات والقرارات كافة التي يترتب عليها حقوق مالية للدولة او للغير قد جرت على وفق أحكام القوانين والانظمة والتعليمات النافذة" (الطراونة ، و عبد الهادي ، ٢٠١٢)  
ومن هذا التعريف يتولد مفهوم رقابة الالتزام من حيث مستوى الالتزام بالمرجعيات المحددة، اذ تُعرف رقابة الالتزام بانها الفحص والتقييم المستقل لدرجة التزام موضوع مهمة أو نشاط مُعين بالمرجعيات المحددة التي تتضمن القوانين والتعليمات التنظيمية والانظمة المعمول بها والارشادات المتبعة والقواعد كافة من قبل الوحدات الاقتصادية لكونها معايير تضبط اداء أنشطتها وتنظيم عملها كما (ISSAI 4000, 2016) وتعرف رقابة الالتزام بانها أداة القياس التي يتم من خلالها قياس وتقييم مدى التزام موضوع مهمة معين بالمرجعيات المطلوبة والتي تمكن من تحقيق الأهداف التي تسعى الإدارة الى تحقيقها(الراضي، ٢٠١٧)  
**ثانياً : محددات رقابة الالتزام:**

أن المفهوم الأساس للمعيار يقدم التوجيه لعمل المراقب ويرسم مسار عمله من خلال تحديد الخطوات الإجراءات الرقابية الواجب إتباعها(الفاخري، ٢٠١٣: ٦٦) وعلى هذا فإن المعايير الرقابية هي المقاييس المستخدمة لتقييم موضوع الرقابة، ويختلف المعيار حسب طبيعة كل مهمة رقابية ، ولتحديد مدى ملائمة المعايير يتحقق المدقق من دلالتها وإمكانية فهمها من قبل المستخدمين المستهدفين، فضلاً عن اكتمالها وموثوقيتها وموضوعيتها (ISSAI 400, 2013:31)، إن المعيار الدولي للإنتوساي (ISSAI 100,2019) قد استعرض الأنواع الرئيسية الثلاثة لرقابة القطاع العام وتشمل (الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام)، وبيّن المعيار المذكور بأن الرقابة الاخيرة تتبنى فحص وتقييم مدى التزام موضوع معين بالمرجعيات المحددة في شأنه كمعايير، كما أوضح بأن المرجعيات ذات أهمية بالغة في تحديد هيكلية رقابة الالتزام، والتي تصنف على نوعين:

١- **المرجعيات النظامية:** وتشمل القوانين والاتفاقيات والمدونات والقواعد القانونية كالتراتب والتشريعات التي تنظم المالية العمومية والسياسات ذات العلاقة.

٢- **مرجعيات الانضباط:** وتشمل القواعد العامة التي تضبط الإدارة المالية السليمة في القطاع العام فضلاً عن تنظيمها تصرفات الموظفين بصورة عامة والانضباط كما يمكن من خلال ذلك اشتقاق المعايير الملائمة من الممارسات الأفضل على الصعيد الدولي او الوطني وايضا اشتقاقها من القواعد المعتمدة.(ISSAI 100, 2013)

ومن هنا يتوضح للباحثان أن تعدد المرجعيات، قد تواجه تفسيرات متنوعة وان هذه التفسيرات تختلف باختلاف مستخدميها، كما أن المرجعيات لا تقل أهمية من الهرم التنظيمي مع التشريعات التي تعتمد عليه، وبالتالي يتوجب توافر قدرٍ كافٍ من المعرفة بمضمون المرجعيات في رقابة الالتزام، كونها تمثل مصدراً للمعايير.

**ثالثاً : مبادئ رقابة الالتزام :**

تتكون رقابة الالتزام من مجموعة متنوعة من المواضيع لتعطي تأكيد معقول او محدود من خلال توظيف مجموعة من المعايير ومجموعة من الاجراءات لكي يتم الحصول على مجموعة من ادلة الاثبات والقرائن اللازمة وفي ظل ذلك يتم إعداد التقرير الرقابي الذي قد يكون مطولاً او مختصراً وبالتالي الوصول إلى الإستنتاجات بطرق من خلال تقرير رقابي واضح بخصوص مدى الالتزام الوحدة الاقتصادية بموضوع مهمة رقابة معينة ويتم تنفيذها عبر ابعادها الثلاثة الشفافية والمساءلة والشمولية، وتنقسم مبادئ رقابة الالتزام الى ثلاث هي: (الشفافية والمساءلة والشمولية) وتعتبر الشفافية بانها مبدأ الإفصاح الكامل المتفق عليه بشكل عام لجعل السياسات والأطر الخاصة بالاعمال القانونية والمعلومات المتعلقة بالقرارات متاحة لجميع المستفيدين منها مع ضمان تقديمها بصورة واضحة

وسهلة الفهم وفي الوقت المناسب، ويشير مفهوم المساءلة إلى إطار العمل القانوني وإطار إعداد التقارير والهيكل التنظيمي والاستراتيجية، والإجراءات والأعمال للمساعدة في ضمان تحمل كل منظمة مسؤولية الحفاظ على المال العام الموضوع تحت تصرفها ضمن الصلاحيات المناطة بها مع ضمان اتخاذ القرارات المفيدة، وتدل الشمولية إلى عملية تحسين الشروط للأفراد والجماعات، بالإضافة إلى المهتمين / المعرضين لخطر التخلف عن الركب، للمشاركة في بناء المجتمع ( دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ٢٠٢٢ )  
وترى الباحثتان أن تنفيذ مهام رقابة الالتزام وفق أبعادها الثلاث الشفافية والمساءلة والشمولية يمكن المدقق أو مراقب الالتزام من التحقق من صحة الإجراءات المتبعة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة وفق أسلوب العينات الاحصائية لذلك فإن مستوى التأكيد الذي ستوفره نتائج عمليات التدقيق هو مستوى معقول حول التزام تلك المؤسسات بالقوانين والانظمة والتعليمات وبما يتلائم مع الخطط الموضوعية مسبقاً للتنفيذ .

رابعاً : مسار إجراء رقابة الالتزام في ظل معايير الانتوساي :

تُعد رقابة الالتزام من المسارات المنهجية التي تحاول الوصول إلى أدلة إثبات وتقييمها بشكل موضوعي فيما يتعلق بمدى التزام مسألة رقابة محددة بالمرجعيات المقررة والمعمول بها كالمعايير، ويجب إدراك أن عملية رقابة الالتزام تكون ذات طابع تراكمي وتكراري وتتضمن أهداف تعليمية (القيادة والتوجيه) (ISSAI 100, 2013:P18) ويتحدد مسار إجراء رقابة الالتزام حسب الدوافع التي يجب أخذها في الاعتبار، وبالتالي البدء في تنفيذ إجراءات العملية الرقابية المتتابعة، وبناء على ذلك يمكن تقسيم مسار رقابة الالتزام إلى الخطوات الآتية وهي: (IDI, V1, 2014: P17)

١- الإعتبرات المبدئية: وفقاً للتصنيف الوارد في معايير الانتوساي لأجهزة الرقابة العليا فإن المعيار (ISSAI,100,2019) يوضح القواعد الرئيسية لمعايير رقابة الالتزام في المعيار (ISSAI 400,2019)، وتلعب هذه القواعد دوراً بارزاً عند تنفيذ مهام رقابة الالتزام، ويتعين على المدقق دراستها قبل البدء بأي عملية رقابية وأثناء تنفيذ خطوات عملية الرقابة، والتي تشمل العناية الواجبة والملاحظة والتقدير والشك المهني والتقدير المهني، وأخذ موضوع الأهمية النسبية في الاعتبار كونه موضوعاً محورياً وهاماً في كل ممارسات الرقابة خلال العملية الرقابية، وإدارة الفريق بشكل جيد، مع ضرورة تمتع أعضاء بالمهارات والخبرة والمعرفة الهامة للنجاح في تنفيذ أنشطة الرقابة، وضرورة وضع المدقق لتدابير لتقليل مخاطر الرقابة، وتنفيذ أعمال التوثيق، وإقامة اتصالات فعالة خلال القيام بالعمل الرقابي في كافة مراحلها .

٢- التخطيط لعملية الرقابة: يعتبر تصميم المهمة الرقابية وتخطيطها أحد المبادئ الأساسية وذات الصلة بمسار رقابة الالتزام وينطوي على الإعتبرات التالية:

أ. تحديد السند والإطار القانوني الذي تتمكن منه الرقابة بوظيفتها.

ب. الأطراف ذات العلاقة.

ج. فهم بيئة الجهة التي تخضع لأعمال الرقابة المعايير الرقابية المستخدمة في المهمة .

د. فحص أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق والبيئة الرقابية .

هـ. قياس الأهمية النسبية لمواضع الرقابة والتدقيق (IDI, V1 , 2014)

٣- تنفيذ الرقابة وجمع الأدلة وتقييمها مع صياغة الإستنتاجات: حيث يتطلب مستوى معقول من التأكيد والثقة في العمل الرقابي ويقاس مدى جودته على مدى ملائمة دليل الإثبات وكفايته ومدى ملائمة لموضوع مهمة الرقابة، إذ تُعرف أدلة الإثبات وفقاً لمعايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 4200) على أنها "المعلومات التي يتم استخدامها من قبل المدقق للوصول إلى النتائج التي استند

إليها رأي المدقق واستنتاجه، إذ يعمل المدققون على القيام بالإجراءات المناسبة وينفذونها للوصول إلى أدلة إثبات كافية ومناسبة لتكوين رأي أو استنتاج يتعلق بما إذا كان الموضوع يتوافق من كافة النواحي مع المعايير المحددة لكي يشمل الأمر ذلك نطاق الرقابة، ويتعين على المدققين تحديد متى يكون دليل الإثبات كافياً ومناسباً لتقديم رؤية واضحة يبنى على أثرها استنتاج أو رأي (ISSAI 4200: 2013)

٤- **تقييم الأدلة وصياغة الاستنتاجات لعملية الرقابة:** يتوجب على المدققين ومراقبي الالتزام فهم التقنيات والانظمة أو الأساليب المتنوعة التي يمكن استعمالها في جمع أدلة الإثبات والتأكد من موثوقيتها وصحتها والقيام بالإجراءات التحليلية والملاحظة والاستفسار والفحص المستندي (ISSAI4100-4200, 2015) ويعتبر جمع الأدلة من الأمور الهامة لصياغة الاستنتاجات أو الآراء وتقييم النتائج لتحديد حالات عدم الالتزام ذات الأهمية النسبية التي يجب الإشارة إليها في تقرير أعمال التدقيق والرقابة.

٥- **رفع التقارير:** تتنوع طرائق صياغة تقارير رقابة الالتزام ويتوقف ذلك على أشكال الاستنتاجات التي تم بناءها وانماط الآراء الموحدة المختصرة، فعند تنفيذ رقابة الالتزام جنباً إلى جنب مع رقابة القوائم المالية فإن الاستنتاج يأخذ شكل بيان تفصيلي مكتوب للآراء المتعلقة بتقييم مستوى الالتزام، وفي حالة وقوع ذلك الأمر فإن الرأي المبني على أساس الالتزام يحدد بعيداً عن الرأي المبني على القوائم المالية، وأياً كان مستوى التأكيد المقدم أو نوع المهمات التي يتم الحصول عليها، فإن مراقب الالتزام يستطيع اتخاذ قرار صائب في ظل البيانات التي وقعت تم الحصول عليها سواء بإصدار رأي أو استنتاج والتعبير عنه بشكل واضح، ونظراً لأن نتائج الرقابة تحدد من خلال مقارنة ما يلزم أن يكون (أي معيار التقييم) بما يقع بالفعل (الحالات القائمة على دليل الإثبات والقرائن) فإن الآراء أو الاستنتاجات تعبر عن مجمل أجهزة الرقابة المبنية وفق النتائج، وبناءً على هذه الآراء يمكن أن تنطوي على تعيين إحدى المسائل العامة أو شكل المعيار المتبع في النتائج (IDI, V1, 2014)

#### المحور الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية

### Second axis: The theoretical framework for banking risk management

#### أولاً: مفهوم وتعريف ادارة المخاطر المصرفية :

تعددت مفاهيم ادارة المخاطر المصرفية تبعاً لتنوع الآراء المختلفة للباحثين والدراسين فقد عُرِفَت ادارة المخاطر بأنها التفكير المنهجي في جميع المخاطر او المشاكل المحتملة قبل وقوعها ، ووضع اجراءات من شأنها تجنب هذه المخاطر او التعامل مع آثار المخاطر ومعالجتها من خلال اعداد استراتيجيات للسيطرة عليها وتخفيضها الى ادنى مستوى بالإضافة الى اعطاء افضل طريقة لتقييم العوائد على الاستثمار خلال الفترات طويلة وقصيرة الاجل (Deventer & Imai,2013) وعرفت النجار بانها الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها ، كما تعد ادارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة بحثاً عن تحقيق العلاقة المثالية بين العائد والمخاطرة.(النجار، ٢٠١٤) كما وعرفت ادارة المخاطر بأنها عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الادارة وكل العاملين في الوحدة الاقتصادية ، وتقوم بوضع الاستراتيجيات التي تمكنها من التعرف على جميع الاحداث المؤثرة بالوحدة الاقتصادية والقيام بمعالجتها

(Thabit& Mohammed ,2019:38)

ومما سبق يمكن تعريف ادارة المخاطر المصرفية بانها تُمثل وظيفة اساسية تتطلب التفكير المنهجي بكافة المخاطر التي من المحتمل حدوثها في المستقبل والعمل على وضع الخطط الاستراتيجية اللازمة والطرق لكيفية السيطرة عليها للوقاية اللازمة من المخاطر قبل التعرض لها لغرض تجنبها او تخفيف شدة المخاطر عند حدوثها .

### ثانياً : أهمية ادارة المخاطر المصرفية :

في ظل التطور الحالي و بسبب الازمات المالية وظهور العولمة، ازداد الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية إذ تساهم ادارة المخاطر في مساعدة المدراء واصحاب القرار بتوفير الضمان لهم من خلال دعمهم في اتخاذ قرارات افضل واكثر كفاءة وفاعلية في ضوء ادارة المخاطر، فضلا عن تقليل مستوى الخسائر والتحكم بها وتوفير معلومات عن المخاطر لأصحاب المصالح عن اداء المصرف وزيادة وعيها بالخطر، مع تقليل التكاليف المنفقة على الحوادث والاضرار الناتجة عن الخطر والعمل على الحد منه، مع تحسين سمعة المصرف من خلال الامتثال للوائح والقواعد المعمول بها (Hopkin, 2017: 59) كما وتساهم ادارة المخاطر في وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة للعمليات المصرفية وبما يناسب مع الرؤية المستقبلية لها ، مع ضمان تحسين الجودة والاستخدام الامثل للموارد المتاحة ، بالإضافة الى تطوير الطرق الوقائية لتجنب التعرض للخسائر المالية والكوارث (زنكنة ، ٢٠١٩) وتساهم ادارة المخاطر في خلق قيمة للمصرف في الاسواق المالية وبذلك تزداد قيمته الاسمية، اي هنالك علاقة طردية بين ادارة المخاطر وقيمة السهم فكلما ازدادت المخاطر التي تتعرض لها المصارف تقل قيمة الاسهم الاسمية لها، ومن هنا تظهر اهمية ادارة المخاطر في تقليل مستوى الخطر وبالتالي ارتفاع قيمة الاسهم في المصرف (أنور، ٢٠٢٢)

### ثالثاً : أهداف ادارة المخاطر المصرفية:

تساهم ادارة المخاطر بتحقيق الاهداف الاساسية ضمن وظيفتها ، حيث تهدف ادارة المخاطر الى وضع نظام رقابة داخلية خاصة بإدارة المخاطر مع ضرورة ابلاغ مجلس الادارة بالمخاطر التي يواجهها المصرف، وتعد ادارة المخاطر ميزة تنافسية للمصرف مع ضرورة المحافظة على عمليات القياس والمراقبة ودراسة مخاطر الائتمان وتوفير البيئة المناسبة لإدارة مخاطر الائتمان كما تهدف ادارة المخاطر الى تمكين المصارف من التشخيص والتصدي والرقابة والايجاد والتقييم (الخرجي ، ٢٠١٣) وتهدف الى الحصول على معلومات موثوقة لتخصيص الاموال من خلال معرفة المخاطر المحتملة كما يُمكن تقدير الاحتياجات الضرورية من الاموال ، بالإضافة الى تحسين عملية تخصيص الاموال بصورة واضحة لكل نشاط ، كما تستعد بشكل مناسب لأي مخاطر محتملة ومفاجئة من خلال وضع الخطط المناسبة لكل خطر ، حيث يفيد ذلك في تقليل شدة الخطر او الخسائر الناتجة عنه ، بالإضافة الى الاختيار بين بدائل الاستجابة للمخاطر والتي تتمثل بتجنب المخاطر او تخفيف حدتها او المشاركة فيها او قبولها ، وذلك يفيد في تحسين مستوى قرارات الاستجابة للخطر، كما تقوم الادارة بتحديد مصادر الخطر المحتملة ووضع الخطط والاهداف المناسبة والاستعداد لها، بالإضافة الى تقييم البدائل الاستراتيجية وذلك بهدف السيطرة عليها (داوود ، ٢٠١٧) ، واخيراً تهدف ادارة المخاطر الى حماية المصارف والتكاليف المالية المحتملة سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، وتخفيض درجة الخسائر والحفاظ على مستوى استقرار الارباح (حجاج وآخرون ، ٢٠١٩) .

### رابعاً : العناصر الاساسية في ادارة المخاطر المصرفية :

تتضمن كافة المصارف على العناصر الاتية :

- **كفاية السياسات والحدود** : ينبغي تنفيذ الاجراءات المناسبة على كافة عناصر ادارة المخاطر وعلى مجلس الادارة العمل على انشاء اساليب لإدارة المخاطر تتناسب مع نوع المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، ومنها تحديد المخاطر وقياسها والحد من شدة تأثيرها والسيطرة عليها.
- **كفاية أنظمة الرقابة والضبط**: وهي توفير تقارير مالية ذات مصداقية وموثوقية عالية ، مع المراجعة المستمرة لهذه الانظمة لتتناسب مع التغييرات التي تطرأ على أنشطة المصرف.( منير ، ٢٠١٧)

- **كفاية رقابة المخاطر وانظمة المعلومات** : ان الرقابة الفعالة على مخاطر المصرف تستوجب وجود سياسة محددة لقياس ومراقبة المخاطر ، مع ضرورة وجود انظمة معلومات متطورة لإدارة المخاطر وتوفير معلومات بصورة مستمرة وبشكل مفصل ودوري ودقيق(هاني ، ٢٠١٧ )
  - **توافر المعلومات والاستراتيجيات والفصل والتوزيع المناسب للواجبات** : اي توافر المعلومات وبشكل منظم ومستمر للإدارة العليا ووجود استراتيجيات، وتحقيق الفصل والتوزيع المناسب والواضح للمسؤوليات .
  - **توافر السجلات وادارة مستقلة والأنظمة الرقابية** : اي توافر سجلات محاسبية و مستنديه ملائمة وتوافر ادارة مستقلة لغرض ادارة المخاطر المصرفية مع ضرورة وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية والانظمة الخاصة(محمد، ٢٠١٧).
- المحور الثالث : الاطار المفاهيمي للتحويل الرقمي**

### The conceptual framework for digital transformation

**أولاً : مفهوم التحويل الرقمي وتعريفه:**

يشير التحويل الرقمي الى الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية لتغيير نماذج وأنظمة الخدمات والانشطة والاعمال بهدف الحصول على فوائد اعلى، او اتاحة الفرص لتوسعة المجالات ذات القيمة، وذلك عن طريق استخدام تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة مثل الهواتف الذكية والانترنت .  
اما مفهوم التحويل الرقمي في القطاع المصرفي فلا يختلف كثيراً عن مفهومه في باقي القطاعات، إذ يشير التحويل الرقمي الى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات المصرفية التقليدية بشكل الكتروني، بهدف خفض التكلفة وزيادة سرعة تقديم الخدمة وراحة الزبون لزيادة القوة التنافسية للمصارف وتعظيم الأرباح ( نعمة وآخرون ، ٢٠١٩).

ومن خلال التعاريف أعلاه يمكن للباحثين تعريف التحويل الرقمي على انه دمج التكنولوجيا في جميع تفاصيل الحياة، للاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات، ومن التطبيقات غير المحدودة للتكنولوجيا الحديثة، التي جعلت من العالم قرية صغيرة بفضل ما أتاحتها من إمكانات هائلة، خصوصاً فيما يتعلق بسرعة نقل وتبادل المعلومات والبيانات، محدثةً بذلك تغييراً جذرياً في أنماط الحياة وفي طريقة العيش والعمل والتواصل، بما فيها تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغيرها.

**ثانياً : أهمية التحويل الرقمي:**

- من أبرز الجوانب التي تبرز أهمية التحويل الرقمي هي: (بريس وجبر ، ٢٠٢١ )
- ١- يعد مستخدمو الخدمات المصرفية المستفيدين الرئيسيين من موجة التحويل الرقمي السريعة والمتطورة، عن طريق تحسين تجاربهم والاستفادة من المنتجات والخدمات الجديدة التي ساعدت التحويل الرقمي في استحداثها.
  - ٢- ساهم التحويل الرقمي بشكل كبير على احداث تطورات كبيرة في الإنتاج من أدوات صنع القرارات وقواعد البيانات،
  - ٣- زيادة عملية التوزيع عن طريق زيادة مرونة عروض الزبائن، وانتشار القنوات الرقمية للزبائن وتقديم تجربة جديدة لهم.
  - ٤- للتحويل الرقمي أهمية واضحة في زيادة معدلات النمو وذلك عن طريق جانبين مهمين هما: (حجم السوق / الاستثمارات).
  - ٥- للتحويل الرقمي أهمية كبيرة في تقديم حلول الى الوظائف الرتيبية والمتكررة وعلى نطاق واسع وبتكاليف منخفضة، مقارنة مع الاعمال التي كانت تقوم بها المصارف قبل نقلة التحويل الرقمي.

٦- ساهم التحول الرقمي بشكل كبير في التأثير على التكنولوجيا المالية من خلال إيجاد طرق جديدة للابتكار في الاعمال المصرفية مثل زيادة الاستثمار في الـ (Fintech)

(Zhang & others, 2023)

ثالثاً : أهداف التحول الرقمي: ويمكن توضيح اهداف التحول الرقمي على وفق الاتي:  
(Baslyman,2022:42)

١- التحسين المستمر (continuous improvement) : يعمل التحول الرقمي على تحسين العمليات التجارية الحالية وتوفير الوقت وتحسين الكفاءة في كافة نواحي العمليات واجراءات الاعمال  
٢- تحسين تجربة الزبائن (Improving customer experience) :يعني بذلك تزويد الزبائن بما يحتاجون اليه في الوقت المحدد وما قد يحتاجون اليه في المستقبل، عبر استعمال وسائل التحول الرقمي.

٣- تقليل التكاليف (Reduce costs): يساعد التحول الرقمي في تقليل تكلفة انتاج الخدمات او المنتجات عن طريق المساعدة في تقليل الاعتماد على الملاكات البشرية بكثرة .

رابعاً : فوائد التحول الرقمي : يساهم التحول الرقمي بتعزيز القدرة التنافسية للمصارف من خلال تعزيز قدرته على التكيف مع التغيرات الطارئة، التي قد تطرأ على الأنظمة والسياسات والظروف المحيطة بالجهاز المصرفي، عن طريق مساعدته للمصارف على البقاء في قمة المنافسة، وتحقيق فوائد عديدة للتحول الرقمي منها: ( جامعة الدول العربية ، ٢٠١٩ )

١- تخفيض التكاليف وتقليل الجهد بشكل كبير.  
٢- تحقيق الشمول المالي عن طريق الوصول الى شرائح أكبر من الزبائن.  
٣- تعزيز الكفاءة التشغيلية للمصارف على العمليات وزيادة تنظيمها وفعاليتها.  
٤- زيادة جودة الخدمات وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات المقدمة للجهات المستفيدة.  
٥- زيادة فرص الابتكار والابداع في تقديم خدمات مصرفية جديدة او لتقديم خدمات تقليدية بطرق مبتكرة.

٦- تسهيل وصول المصارف بشكل منظم الى بيانات كبيرة وغير محدودة مما يمنحه فرصة لاستعمال هذه الثروات من البيانات والاستفادة منها.

٧- محاربة غسل الأموال واستعمال طرق أكثر دقة وفعالية للكشف عن الأنشطة الضارة اقتصادياً والمسببة للتضخم، لان جميع البيانات سوف تكون موثقة وآمنة وتحمل قدر عالٍ من الشفافية.

٨- توليد تدفقات جديدة ذات قيمة مضافة، الذي بدوره يعمل على دعم الاقتصاد ككل.  
وتُظهر هذه الفوائد الإمكانيات الهائلة للتحول الرقمي في دفع النمو والنجاح في مشهد الأعمال الحديث، إذ يعد تبني التحول الرقمي ضرورة استراتيجية للمصارف التي تتطلع إلى الازدهار في عالم رقمي متزايد.

المحور الرابع : رقابة الالتزام ودورها في تحسين ادارة المخاطر المصرفية  
في ظل التحول الرقمي ( الجانب العملي )

لإثبات فرضيات البحث ومن أجل الوقوف على أهمية الدور الذي تؤديه الاجهزة الرقابية بتنفيذها مهام رقابة الالتزام وتأثيره في تحسين ادارة المخاطر المصرفية في المصارف قامت الباحثتان بإجراء هذا البحث عن طريق استعمال قائمة الفحص لمعرفة وتقييم مدى التزام المصارف (عينة البحث) بتطبيق القوانين والانظمة والتعليمات في ظل بيئة التحول الرقمي على مستوى الخدمات المقدمة للزبائن وتحديد الفجوة لمعرفة أهمية رقابة الالتزام ودورها في تحسين ادارة المخاطر المصرفية في بيئة التحول الرقمي.

أولاً : **الصدق الظاهري**: من خلال عرض الفقرات ومحاور المقياس الخاصة بقائمة الفحص على مجموعة من المحكمين المختصين الذين حصلت موافقتهم على صلاحية فقرات استمارة الفحص وملاءمتها للعينة قيد البحث، حققت الباحثتان الصدق الظاهري، إذ يتحقق الصدق الظاهري لأي قائمة فحص إذا تم عرضها قبل التطبيق على مجموعة من المحكمين الذين يتصفون بخبرة كافية تمكنهم من الحكم على صلاحية فقراتها للخاصية المراد قياسها.

ثانياً : **مقياس الثبات**: تم استخراج معامل ثبات فقرات استمارة الفحص بطريقة (الفا كرونباخ)، ويوضح الجدول (١) التالي قيمة معامل الثبات لفقرات ومحاور قائمة الفحص.

**جدول (١) معاملات الثبات لفقرات ومحاور قائمة الفحص**

ت	الفقرات	معامل الثبات
	<b>المحور الأول : رقابة الالتزام</b>	0.774
١	توجد إجراءات رقابة التزام خاصة في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية العراقية لتدقيق الخدمات المصرفية الرقمية.	0.801
٢	أن إجراءات رقابة الالتزام الخاصة بالخدمات الرقمية معمول بها ومعتمدة داخل المصارف الإسلامية والمصارف التجارية العراقية.	0.808
٣	تتفق إجراءات التدقيق المعمول بها في المصارف العراقية مع تعليمات البنك المركزي العراقي.	0.842
٤	تلتزم مهنة رقابة الالتزام بتطبيق المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في المصارف العراقية	0.829
٥	تقوم مهنة رقابة الالتزام بوضع مستوى محدد لمدى فاعلية وكفاءة أداء الأنشطة والعمليات المالية في المصارف العراقية.	0.782
٦	تقوم مهنة رقابة الالتزام في المصارف العراقية بتقييم إدارة المخاطر المصرفية وتحسين إجراءات رقابة الالتزام ووضع برنامج التدقيق المحاسبي.	0.785
٧	يساهم مراقب الالتزام بتقديم الإرشادات والحلول المناسبة لمعالجة الانحرافات، إدارة الموارد، وضع الاستراتيجيات في المصارف العراقية.	0.785
٨	يتبع مراقب الالتزام المتطلبات الإدارية في المصارف العراقية إضافة الى المتطلبات المحاسبية والمالية.	0.829
٩	يقوم مراقب الالتزام بأداء جميع وظائف الفحص والتقييم الى إعداد التقارير بالنتائج وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة في المصارف العراقية.	0.841
١٠	يلتزم أعضاء فريق رقابة الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي في المصارف العراقية.	0.798
١١	تهتم المصارف العراقية بتطبيق المعايير الخاصة بالإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي.	0.778

0.839	تتعرض الخدمات الرقمية في المصارف العراقية الى المخاطر التقنية ومخاطر التخطيط غير المناسب.	١٢
0.828	تتعرض الخدمات الرقمية الى مخاطر توقف العمليات، ومخاطر الاحتيال، أو مخاطر حدوث الأخطاء والنشر غير المصرح به لمعلومات الزبائن.	١٣
0.863	<b>المحور الثاني : إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية</b>	
0.867	ان الخدمات الرقمية في المصارف العراقية تتعرض الى العديد من المخاطر التي تتعرض لها الخدمات التقليدية الأخرى.	١
0.844	ان الخدمات الرقمية في المصارف العراقية تتعرض الى المخاطر الرقمية وعمليات القرصنة وعمليات السرقة.	٢
0.876	ان الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية تتعرض الى نفس أنواع المخاطر التي تتعرض لها في المصارف التجارية.	٣
0.877	تقوم إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية بالتأكد من توافق الإطار العام لأداره المخاطر مع المتطلبات القانونية ومتطلبات الالتزام في المصارف العراقية.	٤
0.867	تقوم إدارة المخاطر المصرفية بتحديد سياسة إدارتها واستراتيجياتها واختيار الطريقة الملائمة لأداره المخاطر في المصارف العراقية للخدمات الرقمية	٥
0.862	تقوم إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية بحماية معلوماتها وخدماتها الرقمية والحفاظ على مستوى سيولتها.	٦
0.875	تعمل إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية بتحديد المخاطر المحتملة بأساليب موثوقة وكيفية الاستجابة والتصدي المناسبة لها.	٧
0.896	تتبع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية إجراءات متشابهة في عمليات التصدي الى المخاطر التي تتعرض لها خدماتها الرقمية.	٨
0.892	تؤثر التطورات التكنولوجية، شدة المنافسة، الاستحداث المستمر للقيود التنظيمية والإشرافية والتغييرات المستمرة في العوامل الخارجية على تزايد شدة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية.	٩
0.865	تشارك العديد من أطراف الهيكل التنظيمي في عملية التصدي للمخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية.	١٠
0.899	<b>المحور الثالث : تحسين عمليات إدارة المخاطر المصرفية في ظل التحول الرقمي</b>	
0.861	توجد إجراءات وأساليب خاصة لوظيفة رقابة الالتزام في تدقيق عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية تختلف عن تدقيق الخدمات التقليدية.	١

0.888	يوجد اختلاف في دور وإجراءات تدقيق الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية عن دوره في تدقيق الخدمات الرقمية في المصارف التجارية .	٢
0.872	تلتزم وظيفة رقابة الالتزام وإدارة المخاطر المصرفية بإجراءاتها الخاصة لحماية الخدمات الرقمية من التعرض للمخاطر.	٣
0.875	تقوم وظيفة رقابة الالتزام بتحسين وتقييم عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية.	٤
0.891	تقوم وظيفة رقابة الالتزام بمساعدة إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في عمليات التصدي ومعالجة المخاطر في المصارف العراقية.	٥
0.882	تقوم وظيفة رقابة الالتزام بدور ونطاق مهني محدد في تقييم وتطوير فعالية عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية	٦
0.885	يساهم مُراقب الالتزام بدور فعال في تحسين جميع عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية بالتعاون مع المتخصصين بالصيرفة الرقمية في المصارف العراقية.	٧
0.875	يوجد ارتباط وثيق بين إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية وبين قيام مُراقب الالتزام بوظيفته خلال كل مرحلة من مراحل رقابة الالتزام في المصارف العراقية.	٨
0.898	يكون تأثير المخاطر المصرفية الخاصة بالخدمات الرقمية أكثر تعقيدا من المخاطر الخاصة بالخدمات التقليدية في المصارف العراقية	٩
0.885	تلتزم المصارف العراقية باتباع المعايير الدولية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية.	١٠
0.875	تلتزم المصارف العراقية بتقديم خدمات رقمية مقبولة دوليا للزبائن.	١١
0.867	المؤشر العام	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS V.28).

### ٢-٣ وصف الفقرات الخاصة بقائمة الفحص:

**المحور الأول : رقابة الالتزام:** بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الملائمة والمتمثلة بالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأهمية النسبية والأوساط الحسابية للمتغيرات سيتم وصف فقرات المحور الأول من البحث، وذلك لغرض تحديد اتجاه الإجابة كل منها والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت القيم عن أوساطها الحسابية. ونظرا لبيان مدى توافر واعتماد إجراءات رقابة الالتزام الخاصة بالمصارف العراقية لتدقيق الخدمات الرقمية المصرفية في طرحت عدة أسئلة لهذا المحور ويبين الجدول (١٠) التالي المؤشرات الإحصائية للمحور الأول، وهي كما يأتي:

جدول (٢) المؤشرات الإحصائية للمحور الأول من قائمة الفحص (رقابة الالتزام)

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإجابات				المحور الأول : رقابة التزام
			غير مطبق		مطبق		
			%	ت	%	ت	
٨٥,٥	٠,٤٦	١,٧١	٢٩,٢	٧	٧٠,٨	١٧	توجد إجراءات رقابة التزام خاصة في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية العراقية لتدقيق الخدمات المصرفية في ظل التحول الرقمي .
٨٧,٥	٠,٤٤	١,٧٥	٢٥	٦	٧٥	١٨	أن إجراءات رقابة الالتزام الخاصة بالخدمات الرقمية معمول بها ومعتمدة داخل المصارف الإسلامية والمصارف التجارية العراقية.
٩٨	٠,٢	١,٩٦	٤,٢	١	٩٥,٨	٢٣	تتفق إجراءات التدقيق المعمول بها في المصارف العراقية مع تعليمات البنك المركزي العراقي.
١٠٠	٠	٢	-	-	١٠٠	٢٤	تلتزم مهنة رقابة الالتزام بتطبيق المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق في المصارف العراقية.
٩٦	0.20	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	تقوم مهنة رقابة الالتزام بوضع مستوى محدد لمدى فاعلية وكفاءة أداء الأنشطة والعمليات المالية في المصارف العراقية.
٩٨	٠,٢	١,٩٦	٤,٢	١	٩٥,٨	٢٣	تقوم مهنة رقابة الالتزام في المصارف العراقية بتقييم إدارة المخاطر المصرفية وتحسين إجراءات رقابة الالتزام ووضع برنامج التدقيق المحاسبي.
٩٨	٠,٢	١,٩٦	٤,٢	١	٩٥,٨	٢٣	يساهم مراقب الالتزام بتقديم الإرشادات والحلول المناسبة لمعالجة الانحرافات، إدارة الموارد، وضع الاستراتيجيات في المصارف العراقية.
١٠٠	٠	٢	-	-	١٠٠	٢٤	يتبع مراقب الالتزام المتطلبات الإدارية في المصارف العراقية إضافة الى المتطلبات المحاسبية والمالية.
٩٨	٠,٢	١,٩٦	٤,٢	١	٩٥,٨	٢٣	يقوم مراقب الالتزام بأداء جميع وظائف الفحص والتقييم الى إعداد التقارير بالنتائج وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة في المصارف العراقية.
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	يلتزم أعضاء فريق رقابة الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي في المصارف العراقية.

٩٤	٠,٣٤	١,٨٨	١٢,٥	٣	٨٧,٥	٢١	تهتم المصارف العراقية بتطبيق المعايير الخاصة بالإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي.
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	تتعرض الخدمات الرقمية في المصارف العراقية الى المخاطر التقنية ومخاطر التخطيط غير المناسب.
٩٨	٠,٢	١,٩٦	٤,٢	١	٩٥,٨	٢٣	تتعرض الخدمات الرقمية الى مخاطر توقف العمليات، ومخاطر الاحتيال، والنشر غير المصرح به لمعلومات الزبائن أو مخاطر حدوث الأخطاء.
٩٥,٧	٠,٢	١,٩١	٨,٧		٩١,٣		المؤشر الكلي
							حجم الفجوة
							٤,٣%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS V.28).  
إذ أشار ما نسبته (٩١,٣%) من المبحوثين الى الإجابة مطبق، وقد حصل هذا المحور على وسط حسابي (١,٩١)، أي ما نسبته (٩٥,٧%) وهي نسبة ممتازة تدعم محور التدقيق الداخلي، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (٠,٢)، بما يدل على تجانس إجابات المبحوثين بصورة عامة بخصوص هذا المحور، أما فيما يخص حجم الفجوة فقد بلغ (٤,٣%)،  
**المحور الثاني: إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية:**  
لبيان مدى تعرض الخدمات الرقمية في المصارف العراقية الى المخاطر، طرحت عدة أسئلة لهذا المحور وبيين الجدول (٣) التالي المؤشرات الإحصائية للمحور الثاني، وهي كما يأتي:  
**جدول (٣) المؤشرات الإحصائية للمحور الثاني من قائمة الفحص (إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية)**

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإجابات				المحور الثاني: إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية
			غير مطبق		مطبق		
			%	ت	%	ت	
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	ان الخدمات الرقمية في المصارف العراقية تتعرض الى العديد من المخاطر التي تتعرض لها الخدمات التقليدية الأخرى.
٩١,٥	٠,٣٨	١,٨٣	١٦,٧	٤	٨٣,٣	٢٠	ان الخدمات الرقمية في المصارف العراقية تتعرض الى المخاطر الرقمية والقرصنة والسرقة.
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	ان الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية تتعرض الى نفس أنواع المخاطر التي تتعرض لها في المصارف التجارية.

٩٨	٠,٢	١,٩٦	٤,٢	١	٩٥,٨	٢٣	تقوم إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية بالتأكد من توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية في المصارف العراقية.
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	تقوم إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية بتحديد سياسة أدارتها واستراتيجياتها واختيار الطريقة الملائمة لإدارة المخاطر في المصارف العراقية.
٩١,٥	٠,٣٨	١,٨٣	١٦,٧	٤	٨٣,٣	٢٠	تقوم إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية بحماية معلوماتها وخدماتها الرقمية والحفاظ على مستوى سيولتها.
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	تقوم إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية بتحديد المخاطر المحتملة بأساليب موثوقة وكيفية الاستجابة والتصدي المناسبة لها.
٩٤	٠,٣٤	١,٨٨	١٢,٥	٣	٨٧,٥	٢١	تتبع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية إجراءات متشابهة في عمليات التصدي الى المخاطر التي تتعرض لها خدماتها الرقمية.
٩٨	٠,٢	١,٩٦	٤,٢	١	٩٥,٨	٢٣	تؤثر التطورات التكنولوجية، شدة المنافسة، الاستحداث المستمر للقيود التنظيمية والإشرافية والتغيرات المستمرة في العوامل الخارجية على تزايد شدة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية.
٩٤	٠,٣٤	١,٨٨	١٢,٥	٣	٨٧,٥	٢١	تشترك العديد من أطراف الهيكل التنظيمي في عملية التصدي للمخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية.
٩٥	٠,٣	١,٩	١٠		٩٠		المؤشر الكلي
%٥							حجم الفجوة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS V.28).  
إذ أشار ما نسبتهم (٩٠%) من المبحوثين الى الإجابة مطبق، وقد حصل هذا المحور على وسط حسابي (١,٩)، أي ما نسبته (٩٥%) وهي نسبة ممتازة تدعم محور إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (٠,٣)، بما يدل على تجانس إجابات المبحوثين بصورة عامة بخصوص هذا المحور، أما بالنسبة لحجم الفجوة فقد بلغ (٥%)،

المحور الثالث : تحسين عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية:  
لبيان مدى توفر الإجراءات والأساليب الخاصة لوظيفة رقابة الالتزام في تدقيق عمليات إدارة المخاطر  
المصرفية للخدمات الرقمية، طرحت عدة أسئلة لهذا المحور ويبين الجدول (12) التالي المؤشرات  
الإحصائية للمحور الثالث، وهي كما يلي:

جدول (٤) المؤشرات الإحصائية للمحور الثالث  
(تحسين عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية)

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإجابات				المحور الثالث : تحسين عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية
			غير مطبق		مطبق		
			%	ت	%	ت	
٩١,٥	٠,٣٨	١,٨٣	١٦,٧	٤	٨٣,٣	٢٠	توجد إجراءات وأساليب خاصة لوظيفة رقابة الالتزام في تدقيق عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية تختلف عن تدقيق الخدمات التقليدية.
٩١,٥	٠,٣٨	١,٨٣	١٦,٧	٤	٨٣,٣	٢٠	يوجد اختلاف في دور وإجراءات تدقيق الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية عن دوره في تدقيق الخدمات الرقمية في المصارف التجارية
٩٤	٠,٣٤	١,٨٨	١٢,٥	٣	٨٧,٥	٢١	تلتزم وظيفة رقابة الالتزام وإدارة المخاطر المصرفية بإجراءاتها الخاصة لحماية الخدمات الرقمية من التعرض للمخاطر
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	تقوم وظيفة رقابة الالتزام بتحسين وتقويم عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	تقوم وظيفة رقابة الالتزام بمساعدة إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في عمليات التصدي ومعالجة المخاطر في المصارف العراقية
٩١,٥	٠,٣٨	١,٨٣	١٦,٧	٤	٨٣,٣	٢٠	تقوم وظيفة رقابة الالتزام بدور ونطاق مهني محدد في تقييم وتطوير فعالية عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف العراقية
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	يساهم مراقب الالتزام بدور فعال في تحسين جميع عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية بالتعاون مع المتخصصين بالصيرفة الرقمية في المصارف العراقية

٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	يوجد ارتباط وثيق بين إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية وبين قيام مراقب الالتزام بوظيفته خلال كل مرحلة من مراحل رقابة الالتزام في المصارف العراقية
٩٦	٠,٢٨	١,٩٢	٨,٣	٢	٩١,٧	٢٢	يكون تأثير المخاطر المصرفية الخاصة بالخدمات الرقمية أكثر تعقيدا من المخاطر الخاصة بالخدمات التقليدية في المصارف العراقية
٩٤	٠,٣٤	١,٨٨	١٢,٥	٣	٨٧,٥	٢١	تلتزم المصارف العراقية باتباع المعايير الدولية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية
٩٤	٠,٣٤	١,٨٨	١٢,٥	٣	٨٧,٥	٢١	تلتزم المصارف العراقية بتقديم خدمات رقمية مقبولة دوليا
٩٤,٥	٠,٣٢	١,٨٩	١٢		٨٨		المؤشر الكلي
		٥,٥%					حجم الفجوة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS V.28).  
إذ أشار ما نسبته (٨٨٪) من المبحوثين الى الإجابة مطبق، وقد حصل هذا المحور على وسط حسابي (١,٨٩)، أي ما نسبته (٩٤,٥٪) وهي نسبة ممتازة تدعم محور تحسين عمليات إدارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (٠,٣٢)، بما يدل على وجود تشتت ضعيف في إجابات المبحوثين بصورة عامة بخصوص هذا المحور، أما بالنسبة لحجم الفجوة فقد بلغ (٥,٥٪)

واخيرا ترى الباحثتان بناء على ما توصلت اليه خلال الفقرات الخاصة بقائمة الفحص وبالنتائج الموضحة خلال بناء الأنموذج المقترح بأنه يفضل ان تقوم المصارف الاسلامية والمصارف التجارية بتبني اجراءات جديدة في تدقيق الخدمات المصرفية الرقمية ، كما يفضل تقديم حماية مضاعفة للخدمات الرقمية من التعرض لمخاطر القرصنة والسرقة وذلك لعدم وجود السرية الكافية للحفاظ على بيانات الزبائن ، وكذلك قيام ادارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية بحماية معلوماتها وخدماتها الرقمية والحفاظ على مستوى سيولتها ، فضلا عن قيام مهنة التدقيق الداخلي بتحسين اجراءاتها واساليبها الخاصة في تدقيق الخدمات المصرفية الرقمية والقيام بتطويرها مقارنة بعمليات تدقيق الخدمات المصرفية التقليدية وذلك لاختلاف نوع الخدمة المقدمة من المصرف من الناحية التقنية ، كما يفضل ان يقوم التدقيق الداخلي بملاحظة نوع الخدمة المقدمة وعلى هذا الاساس يخطط لعملية تدقيق مناسبة ، إضافة لذلك يفضل قيام مهنة التدقيق الداخلي بدور اساسي في تقييم وتطوير فعالية عمليات ادارة المخاطر المصرفية للخدمات الرقمية في المصارف كونها وظيفة مهمة و اساسية في المصارف و ضمان لنجاحه واستمراره.

#### الاستنتاجات:

- توجد هنالك متطلبات عديدة للمصارف لغرض النجاح في ارضاء زبائنها وتقديم خدمات مصرفية متطورة هي (الاجراءات الضريبية المشجعة ، الموارد البشرية اللازمة ، البنية التحتية الرقمية، سرعة التكيف مع التغييرات الخارجية ، بحوث التطوير الازمة، وجود تشريعات تنظيمية وقانونية ) ، وكما ان مهنة رقابة الالتزام تتضمن مهام في ادارة المخاطر المصرفية تتمثل بإجراء المدقق اجتماعات

دورية مع مستويات الادارة العليا والادارة التنفيذية لوضع الخطط وتحديد الاهداف وتحديد المخاطر المرتبطة بها، كما ويشترك مراقب الالتزام ايضاً في عمليات ادارة المخاطر المصرفية التي تشمل: ( تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر) عند التعرض للمخاطر المصرفية.

#### التوصيات:

ضرورة اهتمام المصارف في المتطلبات الخاصة في ظل التحول الرقمي المتمثلة بتطبيق الخدمات المصرفية الرقمية مثل (الاجراءات الضريبية المشجعة، بحوث التطوير الازمة ، الموارد البشرية اللازمة ، البنية التحتية الرقمية ، الرقابة ، سرعة التكيف مع التغييرات الخارجية ، وجود تشريعات قانونية وتنظيمية) والتي تساهم في نجاحها. فضلاً عن ضرورة اهتمام مراقب الالتزام عن طرق الفحص المستمر للتأكد من وجود طرق الية حديثة تعالج الازمات المالية ولهذا عليه اجراء اجتماعات مع الادارة العليا والادارة التنفيذية لوضع الاهداف وتحديد المخاطر المرتبطة بها .

#### التمويل

لم يتلق هذا البحث أي تمويل محدد من أي جهة مانحة في القطاعات العامة أو التجارية أو غير الربحية.

#### تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بنشر هذه الورقة البحثية .

#### شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر للمؤسسة على دعمها المعنوي طوال فترة هذا البحث. لقد كان لتشجيعها وتوجيهها دورٌ بالغ الأهمية في إنجاز هذا البحث.

#### المصادر العربية:

- أنور ، هدى خالد (٢٠٢٢) ، " أثر تعهيد الأنشطة المحاسبية في فاعلية ادارة المخاطر المصرفية " رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق ، ص ٦٢ .
- إرشادات الهيئة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) لتدقيق الامتثال ISSAI 4100-4200، لجنة المعايير المهنية التابعة لمجلس الخدمات العامة واللجنة الفرعية لمعايير تدقيق الامتثال التابعة لهيئة التدقيق الكندية، (٢٠١٥).
- بريس، احمد كاظم، جبر، ورود قاسم، (٢٠٢١)، تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الاداء الاستراتيجي للمصرف، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ١٦، العدد ٦٥، ص ٢١١.
- باسليمان، ملاك، (٢٠٢٢)، التحول الرقمي من منظور الصناعة: التعريفات والأهداف والنموذج المفاهيمي والعمليات، IEEE Access، المجلد ١٠.
- تشانغ، شياومينغ، لي، تشين-تشيانغ، وآخرون، (٢٠٢٣)، تطوير التكنولوجيا المالية وكفاءة البنوك التجارية في الصين، مجلة التمويل العالمي، المجلد ٥٧.
- ثابت، ت، سليمان زاده، أ، ومحمد، م. (٢٠١٩) ، تحديد فعالية الضوابط الداخلية في إدارة مخاطر المؤسسات بناءً على توصيات COSO" في المؤتمر الدولي للمحاسبة، واقتصاديات الأعمال، والسياسة.

- حجاج ، المهدي ، و زعباط ، لطفي ، و سعداوي ، نعيمة ، (٢٠١٩) ، " دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك " المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ، جامعة أمحد بوقرة بومرداس ، العدد الثالث ، الجزائر، ص١٣٤ .
- الخزرجي ، سميرة حسين، (٢٠١٣) ، " دراسة حول : ادارة المخاطر المصرفية و اتفاق بازل II " البنك المركزي العراقي
- دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة/ منظمة الانتوساي، (٢٠٢٢)، رقابة الالتزام ، مبادرة تنمية الانتوساي ، الاصدار ١ .
- داوود، محمد علي فضل، (٢٠١٧)، " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ادارة المخاطر – دراسة ميدانية " رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ص٣٩ .
- ديري، زاهد محمد ، (٢٠١١)، الرقابة الإدارية ، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص ١١ .
- دليل تنفيذ تدقيق الامتثال لمعايير التدقيق الدولية للأمن السيبراني، أدوات ICAT ، IDI ، الإصدار ١، (٢٠١٤).
- ديفنتر، دونالد، و ر، إيماي، ف، ك، وميسلر، م، (٢٠١٣)، الإدارة المتقدمة للمخاطر المالية (الطبعة الثانية)، وايلي.
- الراضي، حسين فتاح ، (٢٠١٧)، مشروعية عمليات التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، عمان- الاردن، ص١١
- زنكنة ، نرمين حميد علي، (٢٠١٩) " استخدام اختبارات الضغط في تقييم المخاطر المصرفية – بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري " رسالة دبلوم عالي ، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ص٢٥
- الطراونة، حسين أحمد و عبد الهادي، توفيق صالح ، (٢٠١٢) ، الرقابة الإدارية ، عمان – الاردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ٤٤ .
- غاريسون، راي هـ، نورين، إريك و، (٢٠٠٣)، المحاسبة الإدارية، ماكجرو هيل، نيويورك.
- الفاخري، جمعة، (٢٠١٣)، تقييم أساليب العمل الرقابي ودراسة العوامل المؤثرة فيه ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، العدد الثاني .
- كلاب، سعيد يوسف، (٢٠٠٦) ، الرقابة المالية والإدارية ودورها في عملية التنمية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر ( تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي) المنعقد في كلية التجارة ، ص٥.
- نجار، حياة ، (٢٠١٤) ، " ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية " اطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سطيف ، الجزائر.
- نعمة، نغم حسين، نجم، رغد محمد، السيد علي، هبة الله مصطفى، (٢٠١٩)، تسخر الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠ / تجربة إمارة دبي، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، المجلد ١١، العدد ١ ، ص ١٠٣ .

- محمد، ام سلمة محمد شريف، (٢٠١٧)، "التدقيق الداخلي للجودة وأثره على المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني" رسالة ماجستير في ادارة الجودة الشاملة والامتياز ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، عمادة التطوير والجودة ، السودان.
- منير ، خطوي، (٢٠١٧)، " متطلبات ادارة المخاطر المصرفية في ظل الصيرفة الالكترونية - دراسة ميدانية لعينة من البنوك في ولاية غرداية " رسالة ماجستير ، جامعة غرداية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ص ٢٦ .
- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 100) ، "المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام"، الهيئة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ((INTOSAI، 2013)).
- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 400)، "المبادئ الأساسية لتدقيق الامتثال"، الهيئة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ((INTOSAI، 2013)).
- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 4000)، "إرشادات تدقيق الامتثال"، الهيئة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ((INTOSAI، 2016)).
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 4200)، "إرشادات تدقيق الامتثال المتعلقة بتدقيق البيانات المالية"، (INTOSAI، 2013)
- هاني ، منال، (٢٠١٧) " اتفاقية بازل ٣ ودورها في ادارة المخاطر المصرفية " مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة خميس مليانة ، المجلد ٣ ، العدد ١٦ ، الجزائر، ص ٣٠٩.
- هوبكين، ب. فهم أساسيات إدارة المخاطر: تقييم وتنفيذ إدارة فعالة للمخاطر (الطبعة الرابعة)، كوجان بيج المحدودة، (٢٠١٧).
- هيل، تشارلز دبليو. إل. وجونز، غاريت آر.، (٢٠١٠). نظرية الإدارة الاستراتيجية، نهج متكامل، الطبعة التاسعة، سينجايج ليرنينج، كندا.
- ويلين، توماس ل.، وهانجر، ج. ديفيد، (٢٠١١)، "الإدارة الاستراتيجية وسياسة الأعمال" نحو الاستدامة العالمية، الطبعة الثالثة عشرة، Pearson Education
- لينش، ريتشارد، (٢٠٠٦)، استراتيجية الشركات، Pearson Education Limited، إنجلترا، الطبعة الرابعة.

## Sources

- anwar , huda khalid (2022) , " taehid alainshitat almuhasabiat fi aistikhdam alkumbiutar liaistikhdam almustakhdimin " risalat majistir ,aljamieat almustansiriati , kuliyyat al'iidarati walaiqtisadi ,aliraq
- Baslyman, Malak, (2022), Digital Transformation from the Industry Perspective: Definitions, Goals, Conceptual Model, and Processes, IEEE Access, Volume 10.
- bris, 'ahmad kazim, jabra, warud qasimi, (2021), altiknulujiat alraqamiyat almutahat laha fi 'iisdar alaisdar lilmasrif, almajalat aleiraqiat lileulum al'iidariati, kuliyyat al'iidarati walaiqtisadi, jamieat karbala', almujalad 16, aleadad 65

- 
- Compliance Audit ISSAIs Implementation Handbook, iCAT Tools, IDI, V1, (2014).
  - Deventer, Donald, and R, Imai, V, K, and Mesler, M ”, (2013), Advanced Financial Risk Management ” (2st ed.), Wiley .
  - dalil altatbiq alduwalii lil'ajhizat aleulya lilraqabat almaalyt walmuhasabati/munazamat aliantusay,(2022), 'iibra' ealaa alailtizami, mubadarat tanmiat alantusay , alasdarl
  - dawud, muhamadin eali fadl, (2017), " dawr nazam almaelumat almuhasabiat almuhasabat fi 'iidarat mutaeadidat - dirasat maydania " risalat majistir , jamieat alniylyn , kuliyyat aldirasat aleulya.
  - diri, zahid muhamad ,(2011), almodir al'iidariu , eaman- al'urdunu, dar almasafat lilnashr waltawziei
  - Garrison, Ray H., Noreen, Eric W.,(2003), Managerial Accounting, McGraw-Hill, New York .
  - hani , manal, (2017 ) " 'alghaz 3 bialfiel fi 'iidarat aleadid min alwasayit almutaeadida " majalat alaiqtisad aljadid , jamieat khamis milyanat , almujalad 3, aleadad 16, aljazayir
  - Hopkin , P. “ Fundamentals of Risk Management : Understanding , Evaluating and implementing effective risk management “ ( Fourth Edi ) Kogan Page Limited,(2017).
  - Hill, Charles W.L.& Jones, Gareth R., (2010), "Strategic Management Theory, An Integrated Approach",9<sup>th</sup> Edition, Cengage Learning, Canada.
  - hujaj , almahdii , w zaebat , lutfi , w saedawi , naeimat ,(2019) , " dawr altadrib fi tafeil adarat mutaeadidat fi alibunuk " almajalat alduwaliat lil'ada' alaiqtisadii , jamieat 'amhamad biqarih bumirdas , aleadad althaalith ,aljazayir
  - INTOSAI Guidelines of Compliance Audit ISSAI4100-4200, PSC Professional standards Committee & CAS Compliance Audit Standards Subcommittee,(2015).
  - International Standards of Supreme Audit Institutions (ISSAI) 100, “Fundamental Principles of Public Sector Auditing”, INTOSAI, (2013).
  - International Standards of Supreme Audit Institutions (ISSAI) 400, “Fundamental Principles of Compliance Auditing”, INTOSAI, (2013).
  - International Standards of Supreme Audit Institutions (ISSAI) 4000, “Compliance Audit Guidelines”, INTOSAI,( 2016).
  - International Standards of Supreme Audit Institutions (ISSAI) 4200, “Compliance Audit Guidelines Related to The Audit of Financial Statements”, INTOSAI, (2013)

- 
- kalabi, saeid yusif, (2006), alliybiralialat wal'iidariat laha fi waraqat eamal altanmiati", eamal tatwir limutamar (tanmiat qitae ghazat baed ma yujiduhu) almuneaqad fi kuliyat altijara .
  - alkhazrajii , samirat husayn, (2013) , " dirasat hawl : 'iidarat aleadid min al'ashkhas albank waitifaq bazil althaani " almarkazii aleiraqi
  - KPMG, (2019), The Future of Digital Banking.
  - Lynch, Richard,(2006), "coporate strategy", Pearsom Education Limited, England, 4<sup>th</sup> Edition,P806.
  - munir , khatwi ,(2017) , "yatatalab 'iidarat aleadid min al'ashkhas fi zili alsuwrat al'iiliktruniat - dirasat maydaniat laeinat albnuk fi wilayat ghardaya " risalat majistir , jamieat ghardayat , kuliyat aleulum alaiqtisadiat waltijariat waelum altasyir , aljazayir .
  - muhamad ,am salamat muhamad sharif, (2017 ) , ""altadqiq aldaakhiliu liljawdat wa'atharuh ealaa aleadid min al'ashkhas-drasat halat fi albank alaslami alsuwdani" risalat majistir fi 'iidarat aljawdat alshaamilat walaimtiaz , jamieat alsuwdan lileulum waltiknuluja , kuliyat aldirasat aleulya aleilmiat , eimadat altatwir waljawdat , alsuwdan.
  - najar, hayat , (2014) , ""iidarat aleadid min al'ashkhas almustahdafin bazil - dirasat waqieiat litijariyn jazayiriiyn " atruhat dukturah , jamieat farahat eabaas , kuliyat aleulum alaiqtisadiat waltijariat waelum altasyir , stif , aljazayar.
  - niemat, naghham husayn, najma, raghad muhamad, alsayid ealay, hibat allah mustafaa, (2019), taskhar alshakhsiatanat lithahqiq 'ahdaf' altanmiat alaiqtisadiat 2020 / tajribat 'iimarat dibi, almajalat aleiraqiat libuhuth suq wasinaeati, markaz buhuth suq washira'i, jamieat baghdad, almujalad 11, aleadad 1
  - altarawinat, husayn 'ahmad waeabd alhadii, tawfiq salih ,(2012) , alqada' al'iidariu , eamaan - alardin , dar alhamid lilynashr waltawzie
  - Thabit, T., Solaimanzadah, A. & Mohammed, M.” Determining the effectiveness of internal controls in enterprise risk management based on COSO recommendations” In International Conference on Accounting, Business Economics and Politics., (2019).
  - shamili, jumeat, (2013), aleamal alraqabi, dirasat aleawamil almuathirat fihi, majalat alsiyasat alsiyasiati, aleadad althaani .
  - Wheelen, Thomas L. & Hunger, J. David,(2011), "Strategic Management and Business Policy" Toward Global Sustainability, 13<sup>th</sup> Edition, Pearson Educ, P 12.

- 
- zankanat , nirmin hamid eali, (2019) " tawzif albayanat fi taqyim aleadid min al'ashkhas - bahthiun tatbiqiun fi masrif sumar altijarii " risalat diblum , jamieat baghdad , almaehad aleali lildirasat almuhasabiat almaliiti.
  - Zhang, Xiaoming, Lee, Chien-Chiang, and others, (2023), FinTech development and commercial bank efficiency in China, Global Finance Journal, Volume 57